

جامعة تكريت  
كلية التربية للعلوم الإنسانية  
قسم التاريخ



المرحلة الاولى / الدراسة الصباحية  
مادة حقوق الإنسان والديمقراطية  
عنوان المحاضرة / مصادر حقوق الإنسان الدولية (الخارجية)  
مدرس المادة: م. م. ثائر سلمان فيصل

## المحاضرة الثالثة

**مصادر حقوق الإنسان :** أن من الطبيعي تنوع مصادر حقوق الإنسان وتعددتها سواء من حيث قوة إلزامها أو حمايتها أو نشأتها ، فإن هذه الحقوق ومعاييرها مستمدة من مصادر دولية تتضمن موثيق واعلانات واتفاقيات دولية تخص حقوق الإنسان وحرياته ، وتتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام (١٩٤٨م) والاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعقودتين في عام (١٩٦٦م)، بالإضافة إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، اما في ما يخص المصادر الوطنية فتتمثل في الدساتير والتشريعات الداخلية للدول على صعيد القوانين الوطنية لحقوق الإنسان .

فمنذ قيام منظمة الأمم المتحدة سنة (١٩٤٥م) لم يعد التعامل مع الفرد مسألة تدخل في الاختصاصات المطلقة للحكومات بل اعتبرت المنظمة الدولية كافة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان حتى لو تعلق الأمر بمعاملة دولة ما لرعاياها من المسائل التي تثير اهتماماً دولياً ، واصبحت مسائل حقوق الإنسان تعتبر شراكة بين الدولة والمجتمع الدولي والمنظمات الدولية وجعل الميثاق الخاص بالمنظمة الدولية احترام حقوق الإنسان هو احد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة وأحد السبل الاساسية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، اذ ان هناك ترابط وثيق بين حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وتأسيساً لذلك فإن مصادر حقوق الإنسان تعد من اهم المصادر القانونية وتقسّم بدورها إلى القانون الدولي العرفي ويقصد به تكرار الأعمال المتماثلة في تصرف الدول في امور معينة مع شعور هذه الدول بأن هذه التصرفات التي تقوم بها أو تطبيقها هي ملزمة لها قانوناً.

... بعبارة اخرى ... اذا تصرفت الدول على مدى فترة من الزمن بطريقة معينة ترى بأنها مطالبة للقيام بذلك فإن هذا السلوك يصبح سلوكاً معترف به كمبدأ من مبادئ القانون الدولي الملزمة للدول حتى وأن لم يكن مكتوباً في اتفاق معين ، وهكذا فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلاً ليس معاهدة ملزمة في حد ذاتها ولكن بعض احكامه تعتبر احكاماً تكتسب طابع القانون الدولي العرفي ، اما القانون الدولي الاتفاقي هو الذي يشمل قانون حقوق الإنسان المنصوص عليه في العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي وضعتها الدول ثنائياً أو بصورة جماعية متعددة الاطراف ووقعت وصدقت عليها ، ومن السمات البارزة التي تميز ميثاق الأمم المتحدة عن عهد عصبة الأمم هي اهتمامها الواضح بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وبالتالي كان الميثاق أول معاهدة دولية جماعية تقرر بمبدأ احترام هذه الحقوق والحرريات وتجعله ضمن الحرريات الأربعة التي تسعى منظمة الأمم المتحدة لإنجازها ، إلا أن المصدر الرئيس لأفكار حقوق الإنسان في العالم انما يتمثل في :

**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :** لم تكتسب حقوق الإنسان طابعها القانوني والدولي إلا عند صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في باريس عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الأول من عام (١٩٤٨م) ، وقد صدقت عليه أكثر الدول ، ويتضمن ديباجة وثلاثون مادة ... وأشارت الديباجة الى حقوق الإنسان في الحياة والحرية والكرامة المتأصلة بين بني البشر والعدالة ، وأن الإنسان له الحق في العيش بسلام ، وله حرية القول ، والعقيدة ، والتحرر من الخوف والعوز، وضرورة أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي تتعرض لها على مر الزمان وقد أشار الإعلان العالمي في مادته الأولى وتنص إلى انه **(يولد جميع الناس أحراراً ، متساوين في الكرامة والحقوق ، وهم قد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء)** ، أي ان الحق في الحرية والمساواة هو حق يولد مع الفرد ولا يجوز التصرف به ، وبما ان الإنسان كائن ذو عقل ووجدان فإنه يختلف عن باقي المخلوقات على الأرض ومن ثم

له حقوق وحرريات لا تتمتع بها مخلوقات اخرى ، وتنص المادة الثانية على المبدأ الأساسي الخاص بالمساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية

اما القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن هذا الإعلان أثار جدلاً كبيراً بين الفقهاء بشأن قيمته القانونية .. فقد اختلف الفقهاء في ذلك إذ يرى البعض أنها مبادئ عامة لا قيمة لها وليست لها صفة إلزامية ، فيما يرى آخرون إضفاء الصفة الإلزامية عليها متذرعين بنص المادة (٥٦) القانون الدولي العرفي من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (٥٥) والتي تنص في الفقرة (ج) منها على ( أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفرق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحرريات فعلاً ) فإن ما يصدر من الإعلانات والمبادئ والقواعد من الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تتمتع بصفة الإلزام القانوني للدول ، غير إن هذا الأمر لا يعني تجريدتها من أي قيمة أدبية ومعنوية لاسيما عندما تتال أجماع عدد كبير من الدول ، كما هو الحال بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وفي نفس الوقت الذي نجد فيه إن الأمم المتحدة اعتمدت على مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي تعد مصدراً من مصادر القانون الدولي الملزمة للدول التي تتضمن هذه الاتفاقيات ، بالمقابل إن هذه الاتفاقيات التي صدرت على شكل إعلانات أو قواعد قانونية لا تحظى بقوة قوانين ملزمة للدول باستثناء ما لها من قيمة معنوية ومادية بالنسبة للدول التي توافق عليها وتعمل على تطبيقها .

لذلك فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يصدر على شكل معاهدة دولية موقع عليها من جانب الدول ، كون صياغة مواد الإعلان جاءت بشكل عام مجردة ومجسدة لمجموعة مبادئ ليس لها في نظر الفقهاء أية قيمة إلزامية وبغض النظر عن بعض الاجتهادات الفقهية التي حاولت ان تضيف شيئاً من الإلزام القانوني على مواد الإعلان كونها أنتت تطبيقاً لنص المادة (٥٦) من ميثاق الأمم المتحدة وبالتالي فإن الإعلان يحظى بذات القيمة القانونية الملزمة لهذه المادة أنف الذكر هذه من جهة ، من جهة اخرى فإن الإعلان يعبر عن الرأي العام العالمي في قضايا حقوق الإنسان كما يمثل تفسيراً رسمياً لميثاق منظمة الأمم المتحدة والذي أصبح بمرور الزمن جزءاً من القانون الدولي العرفي ، لذا فإن إعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تكون بمثابة نقطة البداية لنشوء قواعد عرفية خاصة عندما تصادف شعوراً بالالتزام بها من قبل الدول ، وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يحمل قوة هائلة تفوق كثيراً من التوصيات ويتمتع بأهمية كبيرة واحترام من قبل الحكومات والشعوب على حد سواء .

وتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجموعتين من الحقوق اذ تتناول المواد (٣\_٢١) منه إلى حقوق مدنية وسياسية والمجموعة الثانية التي تتناول المواد (٢٢\_٢٧) من الإعلان العالمي حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية . وتعترف المواد الختامية (٢٨\_٣٠) بأن لكل فرد الحق في نظام اجتماعي ودولي يمكن ان تطبق في ظلله جميع الحقوق والحرريات الاساسية بشكل تام ، اما المادة (٢٩) فأنها تؤكد على ان أي فرد لا يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته الا للقيود التي يقرها القانون ، وتحذر المادة (٣٠) من انه لا يجوز لأية دولة أو جماعة أو لأي فرد ادعاء أي حق بموجب الإعلان في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحرريات المنصوص عليها في الإعلان .

## حقوق الإنسان التي تضمنها الإعلان العالمي :

### أولاً : الحقوق المدنية والسياسية :

أشارت مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى جملة من الحقوق المدنية والسياسية التي يمكن أن نوجزها كالاتي :

١\_ **حق المساواة** : تعني المساواة بين أي إنسان وآخر في الكرامة والإخاء ، وعلى أساس أن الناس يولدون أحراراً متساوون في الكرامة ، كما أنهم سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات ، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أي تمييز أو تفرقة بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو العنصر أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة ودون تفرقة بين الرجال والنساء .

٢\_ **حق الحرية الشخصية** : تعد من أهم الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها الفرد ، وتدور حولها كافة الحريات الأخرى ، إذ لا يمكن أن يقر أي نوع من الحريات الأخرى ما لم تكون الحرية الشخصية مصانة ومعتزف بها ، كما يمكن للفرد أن يتمتع بالأمن الشخصي أو سلامة شخصه ، فلا يجوز أن يقبض عليه خارج حدود القانون ، ولا يجوز أن يتعرض لأي نوع من أنواع التعذيب أو عقوبة قاسية أو منافية لكرامة الإنسان ، ولا يجوز القبض عليه دون وجود أمر بحبسه أو نفيه إلا بموجب القانون .

٣\_ **حق الجنسية** : هي من الحقوق المهمة لحصول الفرد على جنسية دولة معينة ، كما ضمن الإعلان حق الإنسان في الزواج وتكوين أسرة دون قيود وموانع بسبب الجنس أو الدين رجلاً كان أم امرأة متى بلغ السن القانوني، ولهما حقوق متساوية عند الزواج أو اثنائه وعند انحلاله بوفاة أو طلاق .

٤\_ **حق الملكية** : أقر الإعلان حق الإنسان في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ، وعدم جواز تجريد أي إنسان من ملكه بشكل تعسفي أو بالقوة ، وأن حصل ذلك فيستوجب تعويضه بوجه عادل ورضا منه .

٥\_ **حرية التفكير والضمير والدين** : تشمل هذه الحرية الحق في تغيير الديانة والعقيدة ، وحرية الاعراب عنها بالتعليم والممارسة ، وإقامة الشعائر الدينية سراً أو علناً مع الجماعة ، باستثناء تغيير الدين الإسلامي .

كما للفرد حق حرية الرأي والتعبير ، وحق تولي الوظائف العامة ، وحق الاشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد ، وحق المشاركة السياسية في الترشح للانتخابات أو الترشيح فيها لان أرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة .

### ثانياً : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى مجموعة أخرى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي أن يتمتع بها كل فرد على وجه الأرض ، وهذه الحقوق كالاتي :

١\_ **الحق في الضمان الاجتماعي** : لابد أن يكون لكل فرد حق في الضمان الاجتماعي ، وتأمين معيشته في حالات المرض والشيخوخة والعجز والترمل والبطالة ، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته .

٢\_ **حق العمل** : ضرورة اختيار عمل بشروط عادلة ومرضية مقابل أجر مساوي لما يبذله من جهود بما يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان وأن هذه المعيشة تكفي للمحافظة على صحته ورفاهيته ، ويتضمن ذلك الغذاء والملبس والسكن والعناية الطبية .

٣\_ **حق التعلم** : تضمن الإعلان العالمي أن لكل شخص الحق في التعلم ، ووجوب أن يكون التعليم إلزامياً ومجانياً وخاصةً في مراحل الأولى ، وأن يُيسر القبول في التعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة .

٤\_ **الحق في المشاركة الثقافية** : وهي من الحقوق المهمة اذ يحق للفرد ان يشترك بشكل حر في حياة المجتمع الثقافية والاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والأدبي والفني ، وضرورة أن يتمتع كل فرد بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً .

ويتضح لنا مما ذكر آنفاً أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تمت صياغة مواده بشكل واضح وصريح ، ولا يثير فيها أي لبس أو غموض ، بينما نرى أن مواداً أخرى فيه قد اعتراها الغموض والإبهام ، كما أن جميع ما ورد في الإعلان يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية باستثناء ما ورد في نص المادة (١٨) والتي أعطت الشخص الحق في تغيير ديانته وعقيدته ، وهذا خيار بشكل عام ، ولكن المسلم لا يجوز له أن يغير ديانته وعقيدته .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سواء ما تعلق منها بحق الإنسان في الحياة والحرية والمساواة والكرامة هي جميعها حقوق فردية وليست حقوق جماعية ، إذ أن الحقوق الجماعية للشعوب تم إيرادها في موثيق إعلانات أخرى .. مثل حق تقرير المصير للشعوب ، الحق في احترام سيادة الدول ، وغير ذلك من الحقوق الجماعية .

**من المصادر الدولية الأخرى العهدهان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان** اذ لم تتوقف المصادر الدولية لحقوق الإنسان عند حد الإعلان العالمي بل واصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة جهودها الحثيثة في مجال حقوق الإنسان ، فقد اعتمدت اتفاقية منع إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها عام (١٩٤٨م)، ومن ثم الاتفاقيتين الدوليتين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام (١٩٦٦م)، ودخلتا حيز التنفيذ عام (١٩٧٦م)، وكان الهدف منها تحرير الشعوب من الاستعمار، وتحريم الاسترقاق والتمييز العنصري ، وتعزيز الحريات العامة وصيانتها من اضطهاد الحكومات ، كذلك تقرير حماية خاصة لبعض الفئات كالطفل والمرأة والعجزة .

**وبغية تسليط الضوء على جوانب هاذين العهدين نتناول :**

### **\_ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية**

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم (٢٢٠٠) في ١٦/١٢/١٩٦٦م ، وقد أقرته الجمعية بأغلبية (١٠٦) عضو بدون اعتراض من أي جانب ، وأصبح نافذاً في ٢٣/٣/١٩٧٦م ، وقد تكون العهد من ديباجة وثلاثة وخمسون مادة ويسعى إلى تعزيز وحماية الحقوق التاريخية المدنية والسياسية التي هي اساس لأمن ورخاء الإنسان اينما وجد دون التفريق بين الرجال والنساء ، **وجاء في العهد الآتي :**

١\_ حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو مطلب جماعي وليس فردي .

٢\_ الحق في المساعدة والتضامن الدولي والتعاون في ممارسة حقوق الإنسان .

٣\_ المساواة بين الذكور والإناث .

٤\_ حق الحياة هو أساس الحقوق جميعها ، ولا يمكن لأحد حرمان أي شخص من حياته بشكل تعسفي .

٥\_ منع عقوبة الإعدام للأفراد دون سن الثامنة عشر .

٦\_ لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الحوامل .

٧\_ عدم إخضاع أي شخص للتعذيب أو المعاملة القاسية والخاصة بالكرامة الإنسانية ، وعدم إتهام أحد أو اعتقاله تعسفاً .

٨\_ عدم جواز الاسترقاق أو إخضاع أي فرد للعبودية أو إكراهه على العمل الإلزامي .

- ٩\_ الحق في التنقل والحرية في مكان الإقامة .
- ١٠\_ الناس سواسية أمام القضاء والقانون يسري على الجميع ، وعدم سريان التشريعات الجنائية بأثر رجعي .
- ١١\_ حرية الفكر والوجدان والعقيدة أو الدين .
- ١٢\_ حرية التعبير والرأي .
- ١٣\_ تحريم أية دعاية للحرب وإثارة الكراهية والقومية والعنصرية الدينية .
- ١٤\_ حرية تكوين الجمعيات ، واعترفت بالحق في المجتمع السلمي .
- ١٥\_ حق الزواج وتأسيس أسرة والمساواة في الحقوق الزوجية .
- ١٦\_ الحق لكل مواطن المشاركة في إدارة الشؤون العامة وممارسة العمل السياسي .
- ١٧\_ اعترفت بحق كل إنسان بالشخصية القانونية ، ومنعت التدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصيات أي فرد أو في شؤون أسرته أو بيته وغير ذلك ، وتم انشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان تختص بتدابير التنفيذ المنصوص عليها في العهد .
- أما البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، فيتعلق بحق الأفراد في التظلم إلى الهيئة التي تراقب تنفيذ العهد \_ وهي لجنة حقوق الإنسان \_ إذا انتهكت حقوقهم من جانب حكوماتهم ، لكن هذه اللجنة تقوم بالمحاسبة أو النظر في القضايا المعروضة عليها وانتهاكات حقوق الإنسان على الدول المعنية التي صادقت ووقعت على العهد الدولي ووافقت على البروتوكول الاختياري الملحق بالحقوق المدنية والسياسية .
- \_ اما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :**
- أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٦/١٢/١٩٦٦ م ، وأصبح نافذاً في ٣/١/١٩٧٦ م ، وقد تكون هذا العهد من ديباجة وأحدى وثلاثون مادة ، تضمنت هذه المواد في نصوصها كالاتي :
- ١\_ حق العمل بما يكفل للشخص معيشة لائقة وكرامة له ولأفراد عائلته
  - ٢\_ الحق في تكوين النقابات وحرية الانضمام إليها .
  - ٣\_ منح الأسرة أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة .
  - ٤\_ الحق لكل فرد في الضمان الاجتماعي .
  - ٥\_ الحق في تمتع كل فرد بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية .
  - ٦\_ الحق لكل فرد في التربية والتعليم .
  - ٧\_ حق الفرد للمشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي .